السلطات السعودية تتجه نحو التقشف

قالت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية، إن الحديث عن الحاجة إلى الحذر في الإنفاق يتصاعد في السعودية، بعد نحو 8 سنوات من إطلاق رؤية 2030 التي تضمنت مشاريع استثمارية بمئات مليارات الدولارات.

وذكرت الصحيفة أن هناك عدة عوامل تدفع السعودية لاتخاذ مثل هكذا خطوة، من أبرزها تراجع إيرادات المملكة نتيجة انخفاض أسعار النفط.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع على عمل صندوق الاستثمارات العامة في السعودية، القول إن الصندوق، الذي التزم بإنفاق ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنويا داخل المملكة، يتعرض لضغوط من الحكومة السعودية لإظهار أن هناك عوائد لنشاطاته.

وأضاف المصدر أن هناك ثقة في أن رؤية 2030 تسير بالاتجاه الصحيح، لكن أيضا هناك حاجة للحذر وضبط الإنفاق.

ويتحكم صندوق الاستثمارات العامة في أصول تبلغ قيمتها 925 مليار دولار، ما يجعله أصغر قليلا من هيئة أبوظبي للاستثمار، أكبر صندوق سيادي في المنطقة.

ووفقا للصحيفة، فإن هذا الصندوق هو الأداة الرئيسية التي يستخدمها ولي العهد محمد بن سلمان لتنفيذ جدول أعماله الاقتصادي، الذي يهدف إلى تقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على إيرادات النفط.

ويقول مدير تنفيذي في شركة استشارية لديها تعاملات مع الحكومة السعودية، إن العديد من المشاريع لا تسير وفق الجدول الزمني أو الميزانية المحددة.

وأشارت الصحيفة إلى أن شركات الاستشارات التي تدفقت إلى المملكة خلال العقد الماضي تعد من بين الجهات الأكثر تأثرا بخفض الإنفاق.

ويتعين على كل وزارة حكومية أو كيان تابع للدولة تقريبا الاستعانة بجيوش من المستشارين لإعداد استراتيجيات تهدف إلى تحقيق أهداف ما يسمى "برامج تحقيق الرؤية"، وفقا للصحيفة.

وأكد مسؤول تنفيذي آخر في شركة استشارية أن "الجميع يشد الحزام"، مضيفا أنه على سبيل المثال فقد انخفض إنفاق مشروع "نيوم" على المستشارين بنسبة تتراوح بين 20 إلى 30 في المئة خلال الأشهر الستة الماضية.

ويقر مسؤول سعودي كبير في حديثه للصحيفة بأن الحكومة تقيم أولوياتها باستمرار، لأن "البيئة السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية تتطور بسرعة".

ويرى مسؤول سعودي تنفيذي آخر، أن "الطريق يمكن أن تكون وعرة بعض الشيء، لكن هذه لن يؤثر كثيرا"، مضيفا أن القائمين على رؤية 2030 يمكنهم ترتيب الأولويات وتأجيل بعض المشاريع، "وهذا يستغرق بعض الوقت".

وكانت السعودية أعلنت الشهر الماضي أنها تتوقع تسجيل عجز في موازنتها لعام 2025 بنحو 2.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مع استمراره بنسب أكبر حتى 2027، ما يعكس ارتفاع النفقات وانخفاض عائدات النفط.

يبلغ إنتاج السعودية حاليا ما يقارب تسعة ملايين برميل يوميا، أي أقل من قدرتها الإنتاجية البالغة 12 مليون برميل يوميا.

وتهدف مبادرة "رؤية 2030" لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، التي تم الكشف عنها لأول في عام 2016، إلى تنويع الاقتصاد المعتمد على النفط وجذب الاستثمار الأجنبي.